



الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون

إعداد

د. بلقاسم العباس

د. وشاح رزاق

العدد
٥

العدد

(36)

سلسلة الخبراء:

سلسلة تنمية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آمليين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

سلسلة الخبراء
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون

إعداد

د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزّاق

ISBN: 99906- ???- ???- ??
Depository Number: 2010/????

محتويات

5 تقديم
8 أولاً: المقدمة
10 ثانياً: نموذج عرض العمل
13 ثالثاً: تقويم النموذج
20 رابعاً: محاكاة سياسات سوق العمل
25 خامساً: الخاتمة
26 سادساً: ملخص المناقشات
30 المراجع

تقديم

تعاني أسواق العمل في الدول العربية النفطية منها وغير النفطية، كسائر أسواق العمل العالمية، من مشكلات قصيرة وطويلة الأجل، بشكل يعكس مستويات التنمية المتفاوتة بين هذه الدول. غير أن أحد الفوارق الرئيسية بين أسواقنا والأسواق العالمية تتمثل في عدم توفر البيانات الإحصائية الكافية لتحليل سوق العمل، مما يجعل السياسات الاقتصادية التي تعتمد على معطيات سوق العمل مضللة وتؤدي إلى اتخاذ قرارات وسياسات غير سليمة، ونحن نسعى إلى سياسات اقتصادية تعتمد على مبدأ البحث العلمي كأساس لها.

فعلى سبيل المثال، إذا ما كان متوسط عدد ساعات عرض العمل غير متوفر، فإنه لا يمكن معرفة مرونة عرض العمل، أي أنه لا يمكن معرفة درجة تأثر العرض بتغير الأجر الحقيقي. وفي حالة التفكير بقوانين وسياسات ضريبية مستقبلية، فإنه لا بد من معرفة مدى تأثير الأجر الحقيقي الصافي (أي بعد الضريبة) على عرض العمل، أو على سياسات الضمان الاجتماعي والفقير. في نهاية الأمر، فإن مناقشة إنتاجية العامل، والإنتاجية الحدية، وكثير من نقاط الارتكاز الرئيسية للقرارات الاقتصادية السليمة، تتطلب توفر البيانات الإحصائية التي تعكس الواقع في سوق العمل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود بيانات عن متوسط عدد ساعات العمل، يجعل مقارنة إنتاجية الدول العربية بالدول الأخرى معدومة، وبالتالي فإنه لن يتوفر مقياس معياري للتنمية الاقتصادية المأمولة.

السؤال المهم الذي ستطرحه هذه الورقة هو: هل يعمل العرب أقل من غيرهم؟ ولماذا؟. وهناك أسئلة محورية أخرى تتطلب الإجابة الدقيقة عليها، الإجابة على السؤال الرئيسي عن متوسط عدد ساعات العمل أو عرض العمل. ومن خلال هذه الورقة سيتم استعراض تقديرات متوسط عدد ساعات العمل، وقياس مرونة العرض لعدد من الدول العربية النفطية، ذات العمالة الشحيحة والدول العربية غير النفطية، ذات العمالة الفائضة، ومقارنة النتائج بمثيلاتها في الدول السبع الصناعية العظمى G7. ثم سيتم تفسير أسباب الاختلاف في عرض العمل.

أما الأسئلة المحورية الأخرى التي ستسعى هذه الورقة إلى الإجابة عليها، فأولها سيكون عن كيفية استخدام تقديرات عرض العمل لوضع سياسة اقتصادية لمعالجة الفقر. وكما يعلم الجميع، فإن المعهد العربي للتخطيط، يولي موضوع الفقر في العالم العربي الكثير من الاهتمام والمناقشة في ملتقيات علمية متنوعة؛ نظراً لأهميته وعلاقته بشكل وثيق بالتنمية الاقتصادية.

أما ثاني الأسئلة المحورية، فهو عن السياسات الضريبية المزمع العمل بها، أو على الأقل التفكير بها من قبل بعض الدول الخليجية، على الاستهلاك أو الدخل وتأثير تلك السياسات على سوق العمل وعلى الرفاه الاقتصادي.

وثالث الأسئلة المحورية هو عن النفط كمورد طبيعي يغذي اقتصاديات الدول الخليجية وبعض الدول العربية، ومدى تأثيره على عرض العمل وعلى الرفاه الاقتصادي.

إن طريقة البحث التي استُخدمت في إعداد الورقة العلمية هي طريقة متبعة ومعروفة في مثل هذه الأدبيات، حيث يتم استخدام النظرية الاقتصادية لغرض حساب وتقدير عرض العمل في حالة انعدام البيانات، فالنظرية الاقتصادية لسوق العمل تؤكد على أن متوسط عرض العمل في المدى الطويل يعتمد على: معدل الضريبة، وحصة رأس المال في الإنتاج، ونسبة الاستهلاك في الناتج القومي الإجمالي، وهذا ما سيتم تناوله من بيانات تقديرية ترسم معالم أسواق العمل في الدول العربية، بالاستناد على النظرية الاقتصادية. ونأمل أن تكون هذه المساهمة عاملاً مساعداً في ترصين السياسات الاقتصادية.

وإثراءً للنقاش حول أسواق العمل العربية ومدى تأثير السياسات الضريبية على القرار الاقتصادي العربي، فإن الورقة ستستعرض مساهمات أخرى على المستويين المحلي والعالمي يهمننا الإشارة إليها.

فعلى الصعيد المحلي، سيتم التطرق إلى بعض التنبؤات عن متوسط ساعات العمل للعقدين القادمين في أسواق العمل الخليجية، حيث يمكن اعتبار تلك التنبؤات استقراءات منطقية مبنية على النظرية الاقتصادية وبعض الفرضيات المعقولة. كما سيتم التحدث عن سبل معالجة الفقر في المغرب، كمثال على علاقة الفقر بسوق العمل والسياسة المالية.

أما على المستوى العالمي، فستناقش الورقة كيف أن صحة النظرية تعتمد على عدد البراهين المستمدة من البيانات الإحصائية لدول مختلفة، وكيف أن النتائج الخاصة بالدول العربية التي تم التوصل إليها - والتي لم تكن متوفرة قبل اليوم - ستقدم دعماً إضافياً للنموذج الاقتصادي الذي استخدم لتحليل أسواق العمل في أسواق الدول غير العربية فقط.

وسيتبين للجميع النموذج الاقتصادي الذي تم تطويره لعرض العمل، لكي يتلاءم مع أسواق العمل التي ليس فيها ضرائب، كدول الخليج العربية التي تعتمد على النفط كمصدر أساسي للتنمية الاقتصادية.

في نهاية المطاف، نود الإشارة إلى نتيجتين مهمتين من خلال هذه الورقة النقاشية: الأولى هي أن زيادة الإيرادات النفطية - كحصة من الناتج القومي الإجمالي - تعمل عمل الضرائب، أي تخفض من متوسط عدد ساعات العمل، وبالتالي تؤدي إلى تخفيض عرض العمل، ومن ثم إلى تخفيض الرفاه الاقتصادي، وليس العكس كما يعتقد البعض.

ومن الواضح أن هذه النتيجة تدعم ما توصل إليه العديد من الباحثين ومتخذي القرار السياسي من فتاعة لتنوع مصادر الدخل. كما أن هذه النتيجة مطابقة لنظرية "لعنة الموارد الطبيعية"، التي تتنبأ بأن الموارد الطبيعية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي؛ كون الربيع يكبح الحوافز، ويعرقل التوزيع الأمثل لعوامل الإنتاج.

أما النتيجة الثانية، فهي إمكانية التقليل من الفقر بشكل فعال؛ وذلك عن طريق السياسة المالية التي تسعى إلى خفض معدلات الضرائب على الأفراد، لغرض زيادة عرض العمل.

يحاول هذا العدد من سلسلة الخبراء الإجابة على مجموع التساؤلات المطروحة وطرحها بطريقة علمية شيقة، نأمل أن تنال استحسان القراء والباحثين.

د. عيسى الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

أولاً: المقدمة

تهدف هذه الورقة إلى توفير بعض المعلومات المهمة (غير متوفرة حالياً) حول سوق العمل، مثل عدد ساعات العمل الأسبوعية ومرونة العرض وإنتاجية العمل لعينة من الدول العربية. وتعتبر هذه المعلومات ذات أهمية في صياغة العديد من السياسات، مثل تلك المتعلقة بالتشغيل والأجور والضمان الاجتماعي والفقر والرفاهية. وبالرغم من أن شحة البيانات التي تحدد منهجية البحث، فإنه يتم التركيز على تبعات السياسات على المستوى الاقتصادي الكلي. وبالتالي يتم تقويم نموذج نظري مبني على المفاضلة بين الوقت غير المخصص للعمل (وقت الفراغ) والعمل من جهة، وكمية الاستهلاك من جهة أخرى، عند اتخاذ قرار عرض العمل. لقد أثبت العديد من الباحثين مثل بريسكوت (2004) ونيكل (2003) و شيمر (2009) قدرة هذا النموذج على تفسير عدد ساعات العمل لمجموعة الدول الصناعية الكبرى⁽¹⁾. وبالرغم من نوعية بيانات سوق العمل المتواضعة في الدول العربية، فإن بيانات عن المتغيرات المكونة للنموذج متوفرة، وبالتالي فإنه يمكن حساب ساعات العمل استناداً لهذا النموذج.

يتمثل التحدي الأساسي لتطبيق النموذج في عدم توفر إحصائيات ساعات العمل الفعلية، التي تجعل تقييم عرض العمل المحسوب من النموذج أمراً صعباً. حيث أن النموذج الذي سيستخدم لحساب عدد ساعات العمل هو النموذج المعياري لعرض العمل المشار إليه أعلاه. وفي هذا النموذج ثلاثة عوامل رئيسية تفسر ساعات العمل، وهي: معدل الضريبة الفعلي الحدّي، وحصّة دخل رأس المال في الناتج القومي، ونسبة الاستهلاك إلى الدخل. فالضريبة تخفض من عرض العمل. وكما هو معروف، فإن دول مجلس التعاون ليس فيها ضرائب. لذا فإن انعدام الضرائب في دول مجلس التعاون الخليجي يجعل النموذج يُعطي نتائج غير منطقية لعدد ساعات العمل.

لمواجهة هذين التحديين، يتم القيام أولاً بتقويم النموذج للدول الصناعية الكبرى (مجموعة السبع دول)، واستخدام النتائج كنقطة مرجعية لتقييم مدى تقويم النموذج للبيانات العربية. أما بالنسبة لموضوع غياب الضرائب في دول مجلس التعاون، فيضاف للنموذج الموارد الطبيعية (النفط والغاز) كجزء من رأس المال الكلي.

لا تشجع الموارد الطبيعية على عرض العمل، لأن نشاطات البحث عن الربح ترتفع مع ارتفاع الدخل النفطية. تعتبر الدول النفطية الخليجية دولاً ريعية (نولاند وبادك 2007)، فعندما ترتفع أسعار النفط، ترتفع حصة الدخل النفطية من الناتج المحلي الإجمالي، وترتفع وتيرة الإنفاق، ويتم توزيع الريع بشكل يتناسب مع الدخل. وعادة، تأخذ هذه الريع أشكالاً متعددة، مثل عقود تنفيذ المشاريع الحكومية وكذلك عقود الامتياز للشركات المحلية والأجنبية وربما المضاربين، وإعطاء وظائف

بيروقراطية ورفع أجور المواطنين الاسمية دون مراعاة دواعي الإنتاجية. يؤدي هذا كله إلى انخفاض ساعات العمل. إذا تعمل الموارد الطبيعية عمل الضرائب، حيث تحدث فجوة بين الأجر الحقيقي للعامل وبين الإنتاجية الحدية. بالمقابل يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تقلص حجم الريوع، مما يضطر الأفراد للعمل لساعات أطول للتعويض عن فقدان الدخل من الريوع وكذلك لتمهيد الاستهلاك. وهذا أثر آخر "للجنة الموارد" على سوق العمل. لمزيد من المعلومات حول لعنة الموارد يمكن الرجوع إلى ساكس و وارنر (1997) ولييت وويدمان (1999) وكاسيلي و مايكلز (2009).

يساهم هذا البحث في توفير شواهد تجريبية جديدة من خلال حساب ساعات العمل لخمس دول عربية غير نفطية (مصر، الأردن، المغرب، سوريا وتونس)، وكذلك لسبع دول نفطية (الجزائر ودول مجموعة مجلس التعاون الخليجي [البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة]). ستسمح هذه التقديرات بتقييم مرونة عرض العمل المعروفة بمرونة (فريسك) التي يفترض أن تلعب دوراً مهماً في تصميم السياسات الاقتصادية وتوضيح سياسات سوق العمل على الخصوص. كما تسمح هذه التقديرات بتقييم معدل الإنتاجية مقارنة بالدول الصناعية الكبرى. كما تعدّل الدراسة النموذج المعياري حول وقت الفراغ والعمل، وذلك بإدخال دور الموارد الطبيعية كجزء من رأس المال الكلي الفعال، وتوضيح أثرها على قرارات عرض العمل، بحيث يتم إثبات أن أثرها يشبه تماماً أثر الضرائب السلبية، على عرض العمل، وكما هو معروف فإنه ذلك لم يجري من قبل في البحوث المنشورة عن أسواق العمل.

تزداد أهمية ومصداقية النظرية الاقتصادية كلما استطاعت تفسير المعطيات في أماكن وفترات زمنية مختلفة. فأغلب الشواهد التجريبية المتوفرة عن نموذج عرض العمل متأتية من تطبيقات النموذج على بيانات الدول الصناعية. لذا فإن نتائج هذا البحث تثبت جدوى النموذج المعياري، باستخدام بيانات الدول العربية، مما يقدم شواهد تجريبية جديدة على مدى أهمية النموذج في تحليل عرض العمل. تبرز التطبيقات التي أجريت في هذا البحث أن منحنيات عرض العمل في الدول العربية مرنة، وتشبه تلك السائدة في الدول الصناعية، الأمر الذي له تبعات هامة على صياغة السياسات الإجمالية⁽²⁾. تشير النتائج إلى أن عرض العمل في الدول العربية غير النفطية مرتفع نسبياً، أي أنه في المتوسط، يعمل الناس ساعات طويلة، لكن يبدو في المقابل أن إنتاجيتهم النسبية أقل، وبالتالي فهم أكثر فقراً مقارنة بالدول الصناعية. من جهة أخرى، تنخفض ساعات العمل بشكل مشهود في الدول النفطية الخليجية.

سوف تستخدم طريقة المعايرة أو التقويم. وسيتم حل النموذج باستخدام المحاكاة العشوائية. ثم يستخدم النموذج لحساب عرض العمل في الدول العربية لفترة، وبعدها يتم افتراض تجارب

مغايرة و تم تقييم بعض السياسات الاقتصادية. أولاً القيام بتقييم سياسة التنويع الاقتصادي في الدول الخليجية، أي خفض حصة النفط في الاقتصاد. تشير النتائج إلى أن هذه السياسة تحسّن بشكل ملحوظ الرفاه الاقتصادي. وذلك من خلال رفع عرض العمل وبالتالي ارتفاع الدخل. وقد تبين بأن خفض حصة النفط بما يعادل حوالي 1.4 مليار دولار أمريكي في كل دولة من الدول النفطية، قد يرفع معدل الرفاه الاقتصادي للفرد إلى حد أعلى مقداره 15%. وفي التجربة الثانية، يحسب أثر استحداث ضريبة على الاستهلاك في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد وجد بأن الضريبة على الاستهلاك تؤدي إلى خفض معدل الرفاه الاقتصادي للفرد. وفي التجربة الثالثة يقيم أثر تخفيض ضريبة الدخل على الفقر في الدول العربية غير النفطية. يتبين من النتائج أن خفضاً دائماً لمعدل الضريبة على الدخل من شأنه أن يقلل معدل الفقر إلى النصف خلال 12 عاماً.

ثانياً: نموذج عرض العمل

انطلاقاً من النموذج المعياري لعرض العمل والمقدم من طرف بريسكوت (2004) وذلك لاشتقاق معادلة عرض ساعات العمل⁽³⁾، فقد تم عرض صيغة مشابهة للنموذج في كل من نيكل (2003)، وشيمر (2009) وبعد استعراض النموذج، يتم تعديله للأخذ بعين الاعتبار الموارد الطبيعية في الدول النفطية.

يفترض النموذج أن الفرد يواجه مسألة تعظيم المنفعة من جراء تخصيص وقته ما بين العمل أو عدمه من جهة والاستهلاك من جهة أخرى حسب دالة المنفعة:

$$(1) \quad U = E \left\{ \sum_{t=0}^{\infty} \beta^t [\log c_t + \alpha \log(100 - h_t)] \right\}$$

تعتمد دالة المنفعة على مجموع لوغاريتم الاستهلاك c والوقت المخصص للراحة وعدم العمل، حيث يفترض أن الفرد تتوفر له 100 ساعة أسبوعياً لتخصيصها ما بين العمل المأجور h_t أو عدم العمل $(100 - h_t)$. ويلاحظ أن معامل التوقع E لا يعني بالضرورة أن تكون التوقعات عقلانية، وأن معدل الخصم $0 < \beta < 1$ يعكس درجة التضحية بين الاستهلاك ووقت الراحة. حيث أن قيماً مرتفعة تعني أن الفرد مستعد لتضحية أكثر من أجل الاستهلاك. المعامل $\alpha > 0$ يقيس قيمة الزمن الإنتاجي خارج نطاق السوق، وهي القيمة النسبية للوقت المخصص للراحة وعدم العمل، ويقصد به الزمن المبذول في الأنشطة غير الخاضعة للضريبة. يفترض أيضاً أن دالة المنفعة تحتوي على سلعة استهلاكية واحدة، كما ورد في دراسة كريستيانو و ايكنوم (1992).

كذلك يفترض أن رأس المال يتطور وفق المعادلة التالية:

$$(2) \quad k_{t+1} = (1 - \delta)k_t + x_t$$

حيث يمثل k_t مخزون رأس المال، و x_t إجمالي الاستثمار، و δ معدل الاهتلاك. يفترض أن تقنيات الإنتاج من نوع كوب - دوجلاس بثبات الغلة.

$$(3) \quad y_t = A_t k_t^\theta h_t^{1-\theta} \geq c_t + x_t + g_t$$

حيث أن g_t هو الإنفاق الحكومي، وأن الإنتاجية الكلية للعامل A_{it} محددة خارج النموذج⁽⁴⁾، وأن قيد الميزانية الذي يواجهه الفرد هو كالتالي:

$$(4) \quad (1 - \tau_c)c_t + (1 - \tau_x)x_t = (1 - \tau_h)w_t \cdot h_t + (1 - \tau_k)(r_t - \delta)k_t + \delta k_t + T_t$$

حيث أن w هو معدل الأجور الحقيقي، و r معدل الفائدة الحقيقي، و T هي التحويلات الحكومية للأسر. يتم الإشارة إلى معدلات الضرائب على رأس المال والعمل والاستثمار والاستهلاك بـ τ_k و τ_h و τ_x و τ_c على التوالي، حيث يشير k إلى رأس المال، ويشير h إلى العمل ويشير x إلى الاستثمار.

توجد أدبيات كثيرة حول طرق تقدير معدل الضريبة الحدية على الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتبين من هذه الدراسات أن النتائج قد تختلف بشكل واضح. ويمكن الإطلاع على المناظرات المتعلقة بهذا الموضوع من خلال دراسات بارو (1979) وسيتير (1982) وباروو وسهاساكل (1983، 1986) وستيفنسون (1998) وآخاند و ليو (2002). يعني هذا أن تقدير معدل الضريبة الحدي على الدخل قد يؤدي إلى تغيير نتائج حساب عدد ساعات العمل كما سيوضح لاحقاً.

قام بريسكوت (2004) باشتقاق المعدل الحدي للضريبة الفعلية باستخدام نموذج عرض العمل، ويقدم تفاصيل حساب معدل الضريبة كما في الملحق رقم 2. حيث قام باشتقاق المعدل الحدي للضريبة الفعلية على العمل τ باستخدام معدل الضريبة على الاستهلاك τ_c ومعدل الضريبة على الدخل من العمل τ_h . وهي تمثل الجزء الإضافي من دخل العمل المأخوذ على شكل ضرائب، مع افتراض بقاء الاستثمارات ثابتة.

$$(5) \quad \tau = \frac{\tau_h + \tau_c}{1 + \tau_c}$$

تجدر الإشارة إلى أن المعدل الحدي للضريبة الفعلية والمعدل المتوسط هما مفهومان مختلفان. يفترض أيضاً في هذا النموذج بأن كل الضرائب ماعدا تلك المستخدمة في تمويل الاستهلاك العام، يتم إعادتها للأسر بشكل تحويلات ثابتة غير مرتبطة بدخلهم.

تم افتراض أن الاستهلاك الكلي يدخل في دالة المنفعة أعلاه محدد كالتالي:

$$c = C + G - G_{mil} - IT_c$$

حيث يمثل G الإنفاق الحكومي، و G_{mil} الإنفاق العسكري، و IT_c الضريبة غير المباشرة على الاستهلاك. كما أن الدخل معرف كالتالي:

$$y = GDP - IT$$

حيث تمثل IT الضرائب غير المباشرة الصافية. إن الإنفاق الحكومي في الدول العربية كبير نسبياً وكذلك الإعانات التي تتلقاها الأسر. ونظراً لعدم وجود بيانات تفصيلية حول الإعانات وطبيعتها، كان لا بد من فصل الإعانات الإنتاجية عن الاستهلاكية، بناءً على بعض الفرضيات التي تم سردها في الملحق الإحصائي في نهاية هذه الورقة.

بناءً على ما تقدم، فإن المعادلات التوازنية (FOC) ومنها معادلة معدل الإحلال الحدي، والذي يساوي الأسعار النسبية هي:

$$(6) \quad \frac{\alpha / (1 - h_t)}{1/c_t} = (1 - \tau)w_t$$

والإنتاجية الحدية للعمل تساوي الأجر الحقيقي:

$$(7) \quad w_t = (1 - \theta)k_t^\theta h_t^{-\theta} = (1 - \theta)y_t / h_t$$

ومنهما يمكن الحصول على معادلة عرض العمل بحل المعادلتين 6-7 أعلاه:

$$(8) \quad h_t = \frac{1 - \theta}{(1 - \theta) + \frac{c_t}{y_t} \frac{\alpha}{1 - \tau_t}}$$

حيث تدل t على الفترة الزمنية. أما المعلمات الثابتة مثل θ ، فسوف يتم حسابها من البيانات الإحصائية بأخذ متوسطات عينة الدول المدرجة في التحليل. فمثلاً سوف يتم حساب θ في المعادلة (8)، بأخذ متوسط حصة رأس المال من الناتج المحلي الإجمالي، وتثبيت هذه القيمة عند المتوسط. في المعادلة (8)، تقيس نسبة الاستهلاك للناتج المحلي الإحلال ما بين الفترات، أما معدل الضريبة الفعلي τ في نفس المعادلة، فيقيس مستوى الإحلال ضمن الفترات. ففي حالة توقع أن معدل الضريبة سينخفض في المستقبل، فإن الناس يتجهون إلى رفع الاستهلاك الجاري.

إدراج أثر الموارد الطبيعية

تتنبأ النظرية بأن انخفاض معدل الضريبة الفعلي τ سوف يرفع من عرض العمل. وإذا استخدمت المعادلة (8) لحساب ساعات العمل في الدول الخليجية، فإن عرض العمل في هذه الدول سوف يفوق عرض العمل في الدول المتقدمة مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. ولحل هذا الإشكال يمكن القيام بتعديل النموذج بإدراج النفط في النموذج المعياري لعرض العمل كجزء من رأس المال الفعلي.

يفترض أن مخزون رأس المال الفعلي هو $k^k = m(N)k$ ، حيث أن m هو معامل التحويل، و N هو رأس المال الطبيعي و K رأس المال الفيزيائي. يفترض أيضاً أن $k_t^* = N_t^\omega k_t^\theta$ وأن N_t هو مخزون الغاز والنفط. وعليه فإن دالة الإنتاج أعلاه ستصبح كالتالي:

$$(9) \quad y_t = A_t N_t^\omega k_t^\theta h_t^{1-\theta}$$

وبحل النموذج بنفس الطريقة يمكن الحصول على:

$$(10) \quad h_t^N = \frac{1 - \omega - \theta}{(1 - \omega - \theta) + \frac{c_t}{y_t} \frac{\alpha}{1 - \tau_t}}$$

حيث يشير N المؤشر العلوي إلى الموارد الطبيعية. ويتم تقييم ω على أساس أنها نسبة الدخل الحكومية النفطية للنتاج المحلي الإجمالي. تتوقع المعادلة (10) أن $h^N < h$ إذا كان $\omega > 0$ ، وعندما تكون $\omega = 1$ ، فإن عدد ساعات العمل تكون سالبة $h^N < 0$ ، وإذا ما كان $\omega = 0$ فإن $h^N = h$.

ثالثاً: تقويم النموذج

إن البيانات المستخدمة في حساب النموذج تم وصفها في الجداول الإحصائية. حيث احتسبت بيانات الدخل والاستهلاك بالقوة الشرائية المتكافئة (PPP)، وبالتالي فإنها تبدو أعلى من القيم بالدولار الجاري أو الثابت. كما أن كثيراً من بيانات الدول العربية غير متوفرة. ولتقويم النموذج، فقد استخدم متوسط الفترة من عام 1999 إلى عام 2006 للمتغيرات الداخلة في معادلتني (8) و (10). كما يلاحظ أيضاً أن بيانات الاستهلاك يتم حسابها عموماً كمتبقي من معادلة الدخل - الإنفاق، وذلك لعدم توفر بحوث بالعينة على الاستهلاك بصفة دورية.

جدول رقم (1): عرض العمل الحالي والمتوقع للدول الصناعية G7 والدول العربية غير النفطية

$$h = (1 - \bar{\theta}) / [(1 - \bar{\theta}) + (c/y)(\bar{\alpha}/1 - \tau)]$$

تقدير عرض العمل للدول الصناعية G7 للفترة (2008-2000)							
الدولة	الفعلي h	المتوقع	الفرق	α	θ	τ	c/y
كندا	25.26	23.60	1.66	1.78	0.38	0.38	0.70
فرنسا	20.08	22.73	-2.65	1.78	0.38	0.37	0.75
ألمانيا	19.33	21.88	-2.54	1.78	0.38	0.42	0.73
إيطاليا	21.09	22.45	-1.36	1.78	0.38	0.40	0.72
اليابان	26.98	28.40	-1.41	1.78	0.38	0.25	0.66
المملكة المتحدة	24.05	21.30	2.75	1.78	0.38	0.38	0.80
الولايات المتحدة	26.06	23.71	2.35	1.78	0.38	0.30	0.79
متوسط G7	23.26	23.20	0.06	1.78	0.38	0.35	0.73
تقرير عرض العمل للدول العربية غير النفطية للفترة (2006-1999)							
الدولة	الفعلي	المتوقع	معامل المرونة	α	θ	τ	c/y
مصر	NA	18.47	4.4	1.78	0.48	0.24	0.98
الأردن	NA	21.03	3.8	1.78	0.48	0.28	0.79
المغرب	NA	16.68	5.0	1.78	0.48	0.39	0.89
سوريا	NA	26.10	2.8	1.78	0.48	0.19	0.67
تونس	NA	17.11	4.8	1.78	0.48	0.35	0.92
المتوسط	NA	19.87	4.1	1.78	0.48	0.28	0.85

1. حسب قيم $\bar{\alpha}$ و $\bar{\theta}$ من متوسط قيم دول مجموعة السبعة. أما قيم α التي تعطي أدنى خطأ لكل دولة هي كالتالي: 1.6 (كندا)، 2.2 (فرنسا)، 2.1 (ألمانيا)، 1.7 (إيطاليا)، 2.1 (اليابان)، 1.6 (بريطانيا)، 1.6 (الولايات المتحدة الأمريكية). تم حساب عرض العمل في الدول العربية باعتماد قيمة α تعادل 1.78.

يتضمن الجدول رقم (1) تقدير ساعات العمل الأسبوعي للفرد للدول الصناعية الكبرى G7 للفترة 2008-2000، حيث أن تقويم النموذج لبيانات هذه الدول يشكل عتبة المقارنة لتقويم النموذج لبيانات الدول العربية، التي لا تنشر ساعات العمل الفعلية. يدرج العمود الأول من الجدول الدول الداخلة في العينة، أما العمود الثاني فهو مخصص لساعات العمل الفعلية. حدد قيمة α عند متوسط قيمة مجموعة الدول الصناعية G7. أعطت النتائج قيمة $\alpha = 1.78$ ، وتم أيضاً تحديد $\theta = 0.38$ كقيمة وسطية لعينة الدول الصناعية خلال الفترة 2008-2000، وهي نسبة فائض التشغيل الإجمالي للنتائج المحلي الإجمالي، ومأخوذة من حسابات الدخل القومي. العمود الثالث هو تقدير النموذج لساعات العمل، أما العمود الرابع فيعطي الفرق بين ساعات العمل الفعلية والمقدرة. يقدم النموذج ضبطاً جيداً لكل من كندا وإيطاليا واليابان، ويتوقع ساعات عمل أقل من المعدل في حالة فرنسا وألمانيا، وأكثر في

حالة كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. يتوقع النموذج في المتوسط عرض ساعات عمل بحدود 23 ساعة بفرق بسيط عن الفعلي 0.06. ويمكن تحسين ضبط النموذج كثيراً إذا ما افترض أن قيم α تتغير من دولة لأخرى. تظهر النتائج أن لإيطاليا قيمة تساوي المتوسط عند $\alpha = 1.78$ ، أما الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا فلها قيمة $\alpha = 1.6$ ، وهي قيم أقل من متوسط G7، أما فرنسا وألمانيا واليابان فلها قيمة α تساوي 2.0، أي أن قيمة المتعة أعلى منها في الدول غير الناطقة بالإنجليزية. يستشف من كل هذا، بأن القيمة النسبية لوقت الفراغ α تختلف من دولة إلى أخرى.

لتقدير ساعات العمل للدول العربية غير النفطية، فقد تم احتساب معدل الضريبة بنفس الطريقة التي استخدمت لحسابها للدول الصناعية G7، كما هو موضح في الملحق. ويلاحظ عدم توفر بيانات حول معدلات الضريبة الحدية للدول العربية. وللتأكد من متانة تقدير معدل الضريبة فقد تم القيام ببعض تمارين الحساسية لمعرفة مدى تغير τ معدل الضريبة. إن حصة رأس المال θ تعادل 0.48 كمتوسط للدول العربية غير النفطية، وقد تم افتراض قيمة α عند 1.78 كما هو في الدول الكبرى، وذلك لغرض معرفة عدد ساعات العمل نسبة إلى الدول الكبرى، باعتبار أن المقارنة يفترض أن تكون نسبية. وبالرغم من عدم وجود بيانات فعلية عن عدد ساعات العمل في الدول العربية، إلا أن نتائج النموذج النسبية تبدو معقولة، فقد بلغ تقدير متوسط ساعات العمل للفرد 19.87 ساعة أسبوعياً، وهو أقل من عرض ساعات العمل في الدول الصناعية عند 23.4 ساعة.

يتبين من نتائج الجدول رقم (1) أن عرض العمل مرتفع في سوريا أكثر من الدول العربية غير النفطية، وذلك لانخفاض معدل الضريبة، ويتفق ذلك مع النظرية كلياً. كما يتبين أن ساعات العمل في مصر أقل منها في الأردن بالرغم من أن معدل الضريبة في مصر أقل من الأردن، ويرجع ذلك لارتفاع معدل الاستهلاك للدخل في مصر والذي بلغ 0.98 بينما هو 0.79 في الأردن. ويلاحظ ارتفاع معدل الاستهلاك في الدول العربية غير النفطية مقارنة بالدول الصناعية. كما يلاحظ انخفاض ساعات العمل في كل من تونس والمغرب، وذلك لارتفاع معدلات الضريبة الحدية الفعلية مقارنة بمستواها في كل من سوريا والأردن كما تنص عليه النظرية.

تؤكد نتائج الجدول رقم (1) الشواهد التجريبية المبينة على أنه عند خضوع الأفراد لنفس معدلات الضريبة، فإنهم يقومون بعرض نفس ساعات العمل. وعليه فإن الضرائب تؤثر على عرض العمل سلبياً في الدول العربية كما هو عليه الحال في الدول الصناعية. كما أن تقدير مرونة عرض العمل الواردة كما تؤكد في الجدول رقم (1) أن منحنى عرض العمل في الدول العربية مرن وخاصة في كل من مصر والمغرب وتونس. وتؤكد هذه التقديرات ما هو وارد في النظرية. إن مرونة عرض العمل تساعد على تقادي قرارات صعبة كرفع معدلات الضريبة على الجيل الشاب، أو حرمان جيل كبار السن

من الخدمات والضمان الاجتماعي جعلهم أقل رفاهية. كما أن معدلات المرونة هذه تعني أنه عند تقدم السكان في السن، فإن يمكن تمويل التحويلات الاجتماعية للجيل الحالي ولل كبار مستقبلاً بدون رفع الضرائب على العاملين.

على صعيد آخر، يمكن استخدام نتائج النموذج لتفسير سبب انخفاض الإنتاجية في الدول العربية غير النفطية. إن انخفاض عرض ساعات العمل لا يشكل عائقاً بحد ذاته إذا ما ارتفعت الفعالية والإنتاجية، ولكن يبدو أن الأمر مختلفاً نسبياً في الدول العربية. تبين نتائج الجدول رقم (2) تفكيك الدخل نسبة للسكان في سن العمل مقارنة بدخل الدول الصناعية. حيث تم تفكيكه إلى: الناتج المحلي الإجمالي/عدد الساعات × عدد الساعات/عدد السكان، أي إنتاجية العمل مضروبة في استخدام العمل. ولا يبدو أن للدول العربية إشكالية في استخدام العمل، حيث أنهم يعملون ساعات عمل طويلة نسبياً، لكن إنتاجيتهم بالمقابل منخفضة بشكل لافت للانتباه، مما يجعلهم أكثر فقراً مقارنة بالدول الصناعية. إن رفع معدلات الضرائب في الدول العربية غير النفطية تزيد من شدة فقرهم.

جدول رقم (2): تفكيك مصادر الإنتاجية لدول عربية غير مصدرة للنفط مقارنة بمجموعة السبعة

متوسط الفترة 1999-2006

تم حساب عرض العمل بافتراض $\alpha = 1.78$

الدولة	الناتج للفرد	الناتج المحلي الإجمالي لكل ساعة عمل	عدد الساعات للفرد
مصر	15.80	21.48	73.55
الأردن	12.73	15.17	83.89
المغرب	15.90	23.97	66.32
سوريا	6.21	5.94	104.6
تونس	22.06	32.43	68.03
مجموعة السبعة	100.00	100.00	100.00

إن معدل الضريبة في الدول الخليجية يساوي 5% مقارنة بالجزائر، حيث بلغت النسبة فيها 34%. حيث لا توجد ضرائب على الدخل والاستهلاك في الدول الخليجية، وتفرض فقط ضريبة الضمان الاجتماعي على أجور ودخول المواطنين الخليجيين. يتم تقدير ساعات العمل خلال فترتين، حيث تم اختيار الفترة الأولى (1991-1999) عندما كان سعر النفط منخفضاً وبالتالي انخفاض حصة الدخل للناتج، أما الفترة الثانية (2000-2006) فتميز بارتفاع سعر النفط وارتفاع حصة الدخل النفطية للناتج. تتوقع النظرية (النموذج 10) أنه عندما تتخفض حصة الدخل النفطية فإن العامل يزيد من عرض عمله لتعويض الدخل المفقود. تم حساب حصة الموارد النفطية من الموازنة وهي تشير إلى حصة الدخل النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

$$(11) \quad \omega = \frac{p^0 q^0}{p^0 q^0 + p^{n0} q^{n0}}$$

حيث يشير المؤشر العلوي (0) إلى النفط والغاز وتعني $n0$ غير نفطية و p السعر و q الكمية. وقد تم تقديم نتائج الحسابات في الجدول رقم (3). إن عدم وجود بيانات عن عدد ساعات العمل الفعلية يعني أنه لا يمكن معرفة قيمة α ولذلك ولغرض إجراء تحليل حساسية. ونختار قيم مختلفة لـ α عند 1.3 و 1.5 و 2.0. يتراوح معدل عدد ساعات العمل الأسبوعية للفرد في الدول الخليجية ما بين 20 ساعة و 13 ساعة عندما تكون أسعار النفط منخفضة، وهي قيم معقولة مقارنة بالنتائج تم التوصل إليها في حالة الدول الصناعية والدول العربية غير النفطية. وتكون ساعات العمل في الدول الخليجية بالمتوسط أقل منها في الدول العربية غير النفطية، وكذلك ساعات العمل في الجزائر فهي أعلى من متوسط الدول الخليجية. ولكن متوسط ساعات العمل في كل من البحرين وعمان والإمارات أعلى منه في الدول الخليجية ككل، كما أن متوسط ساعات العمل في هذه الدول أعلى منه في الدول العربية غير النفطية، ومرد ذلك إلى ارتفاع معدلات المساهمة في سوق العمل، بالإضافة أن كلاً من البحرين وعمان تطبق سياسات عمل ناشطة تهدف إلى تشغيل المواطنين. أما الكويت وقطر والسعودية، فينخفض فيها متوسط ساعات العمل مقارنة بالدول العربية كلها، وتجدر الإشارة أن هذه الدول يرتفع فيها إنتاج النفط كحصّة من الناتج المحلي مقارنة بالدول الأخرى.

في الفترة الثانية بين (2000-2006) التي تتميز بارتفاع أسعار النفط، انخفضت التقديرات لساعات العمل بشدة مثلما توقعته النظرية، حيث تراجع العرض ما بين 5 و 7 ساعات أسبوعياً. وكان الانخفاض أشد في عُمان، حيث تراجعت ساعات العمل للفرد ما بين 8 و 12 ساعة في الأسبوع. وفي المتوسط تراجعت ساعات عمل الفرد/الأسبوع في الدول الخليجية ما بين 5 و 8 ساعات نتيجة ارتفاع أسعار النفط. وهو ما يعكس مدى انتشار الربح وآثاره على سوق العمل، وهو ما يعكس حقيقة لعنة الموارد في سوق العمل.

ومن أجل توضيح العلاقة بين هوة الضرائب وهوة الموارد الطبيعية، فقد تم حل النموذج بناءً على بيانات الدول الصناعية لحساب معدل الضريبة الفعلي τ أو ما يعرف بهوة الضريبة، وقد تم حل النموذج للدول الخليجية بحساب ω أو ما يسمى بهوة الموارد، بحيث أن المتوسط خلال الفترة 1991-2006 قد بلغ 0.41 لمعدل الضريبة و 0.36 لحصّة الموارد. ويتبين أن هوة الموارد تؤثر على عرض العمل تماماً مثل هوة الضريبة، حيث أن ارتفاعها يزيد من الهوة ما بين الأجور الحقيقية والإنتاجية الحدية للعمل، وبالتالي ابتعاد سوق العمل من المنافسة التامة. يوضح شكل رقم (1) هذه العلاقة.

جدول رقم (3): عرض العمل مع هبة الموارد للدول النفطية

$$\hat{h}^N = (1 - \theta - \omega) / [(1 - \theta - \omega) + (c/y)(\alpha / 1 - \tau)] \text{ الدول}$$

(1.29 = α)

فترة ارتفاع دخل النفط والغاز 2006-2000							فترة انخفاض دخل النفط والغاز 1999-1990							الدولة
الفرق في ساعات العمل	ω	θ	c/y	τ	Frisch	\hat{h}^N	ω	θ	c/y	τ	Frisch	\hat{h}^N		
-12.6	0.27	0.55	0.61	0.38	6.6	13.2	0.19	0.47	0.73	0.34	3.9	20.4	الجزائر	
-7.0	0.26	0.53	0.72	0.05	4.3	18.8	0.19	0.49	0.73	0.05	2.9	25.8	البحرين	
-5.6	0.40	0.53	0.71	0.05	12.8	7.2	0.36	0.49	0.81	0.05	6.8	12.8	الكويت	
-11.9	0.37	0.53	0.73	0.05	9.2	9.8	0.22	0.49	0.83	0.05	3.6	21.7	عمان	
-2.30	0.39	0.53	0.42	0.05	6.6	13.1	0.33	0.49	0.78	0.05	5.5	15.4	قطر	
-9.0	0.40	0.53	0.65	0.05	11.7	7.9	0.32	0.49	0.74	0.05	4.9	16.9	السعودية	
-6.4	0.27	0.53	0.65	0.05	4.1	19.6	0.23	0.49	0.63	0.05	2.8	26.0	الإمارات	
-7.83	0.35	0.53	0.65	0.05	8.14	12.72	0.29	0.49	0.75	0.05	4.43	19.8	المتوسط	

1.5 = (α)

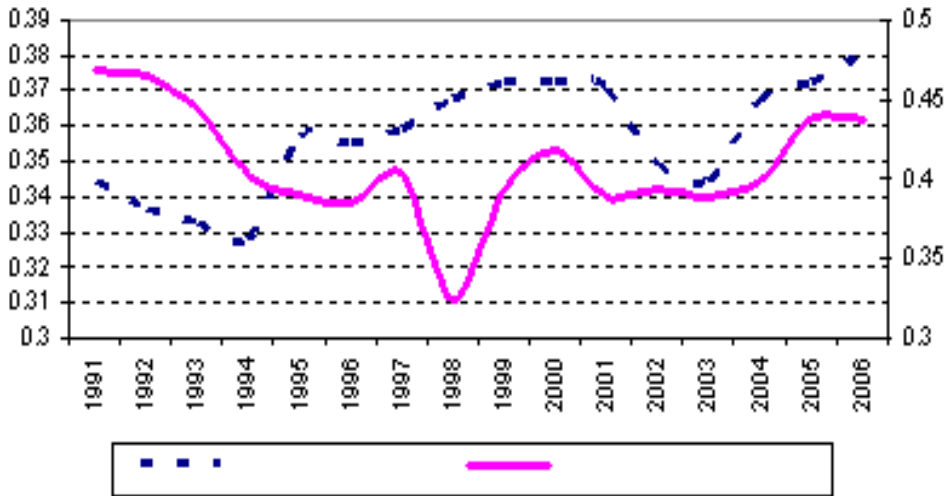
فترة ارتفاع دخل النفط والغاز 2006-2000							فترة انخفاض دخل النفط والغاز 1999-1991							الدولة
الفرق في ساعات العمل	ω	θ	c/y	τ	Frisch	\hat{h}^N	ω	θ	c/y	τ	Frisch	\hat{h}^N		
5.9	0.27	0.55	0.61	0.38	8.5	10.6	0.19	0.47	0.73	0.34	5.0	16.5	الجزائر	
-6.0	0.26	0.53	0.72	0.05	5.6	15.2	0.19	0.49	0.73	0.05	3.7	21.2	البحرين	
-4.5	0.40	0.53	0.71	0.05	16.5	5.7	0.36	0.49	0.81	0.05	8.8	10.2	الكويت	
-9.9	0.37	0.53	0.73	0.05	11.9	7.7	0.22	0.49	0.83	0.05	4.7	17.6	عمان	
-1.9	0.39	0.53	0.42	0.05	8.6	10.5	0.33	0.49	0.78	0.05	7.1	12.4	قطر	
-7.4	0.40	0.53	0.65	0.05	15.2	6.2	0.32	0.49	0.74	0.05	6.4	13.6	السعودية	
-5.5	0.27	0.53	0.65	0.05	5.3	15.9	0.33	0.49	0.63	0.05	3.7	21.4	الإمارات	
-5.0	0.35	0.53	0.65	0.05	10.51	10.19	0.29	0.49	0.75	0.05	5.72	16.07	المتوسط	

$$2 = (\alpha)$$

الفرق في ساعات العمل	فترة ارتفاع دخل النفط والغاز							فترة انخفاض دخل النفط والغاز						
	2006-2000							1999-1991						
	ω	θ	c/y	τ	Frisch	\hat{h}^N	ω	θ	c/y	τ	Frisch	\hat{h}^N	الدولة	
-4.9	0.27	0.55	0.61	0.38	10.9	8.40	0.19	0.47	0.73	0.34	6.5	13.3	الجزائر	
-5.0	0.26	0.53	0.72	0.05	7.2	12.20	0.19	0.49	0.73	0.05	4.8	17.2	البحرين	
-3.6	0.40	0.53	0.71	0.05	21.4	4.50	0.36	0.49	0.81	0.05	11.4	8.1	الكويت	
-8.1	0.37	0.53	0.73	0.05	15.4	6.10	0.22	0.49	0.83	0.05	6.0	14.2	عمان	
-1.6	0.39	0.53	0.42	0.05	11.1	8.30	0.33	0.49	0.78	0.05	9.1	9.9	قطر	
-6.0	0.40	0.53	0.65	0.05	19.5	4.90	0.32	0.49	0.74	0.05	8.2	10.9	السعودية	
-4.4	0.27	0.53	0.65	0.05	6.8	12.8	0.23	0.49	0.63	0.05	4.7	17.4	الإمارات	
-4.8	0.35	0.53	0.65	0.05	13.56	8.11	0.29	0.49	0.75	0.05	7.38	12.96	المتوسط	

θ : حصة رأس المال. τ : معدل الضريبة الفعلي الحدي. c/y : الاستهلاك للناتج المحلي الإجمالي. \hat{h}^N : عدد الساعات التوازنية المقدرة بالنموذج. ω : حصة دخل النفط والغاز للناتج المحلي الإجمالي. Frisch: مرونة عرض العمل.

شكل رقم (1) هوة الضريبة وهوة الموارد



للتأكد من أن نتائج عرض العمل حساسة لتقدير معدل الضريبة الحدي، فقد تم عرض النتائج بمختلف معدلات الضريبة. في ورقة بريسكوت (2004)، تم حساب معدل ضريبة الدخل كالتالي:

$$(12) \tau_h = \tau_s + 1.6\bar{\tau}_{inc}$$

حيث τ_{ss} هو معدل ضريبة الضمان الاجتماعي، و $\bar{\tau}_{inc}$ معدل ضريبة الدخل، أما العدد 1.6 فيعكس حقيقة اختلاف المعدل الحدي عن متوسط معدل الضريبة، وبالتالي فإن المعادلة تقيّم المعدل الحدي حسب ما قام به فينبرج و كاوتز (1993). حيث أن حساباتها كانت مبنية على عينة ممثلة لمعدلات الضرائب تم استخراجها من وثائق الضرائب الأمريكية. فقاما بحساب كمية زيادة دخل الضرائب إذا ما تم رفع دخل الفرد بواحد في المائة. كما تم حساب التغير في الضرائب على التغير في الدخل كمقدّر للمعدل الحدي للضريبة. وتم تغيير الرقم 1.6 إلى 1 و 1.6 و 2.6 و 3.6، وتم حساب ساعات العمل الأسبوعية المقابلة لكل رقم مع بقاء المعاملات الأخرى عند متوسطاتها. ويتبين من النتائج (ملحق رقم 2) أن القيمة الوسطية 1.6 تعطي نتائج أكثر واقعية، فإنه من غير المنطقي ارتفاع ساعات العمل الأسبوعية إلى 40 في الدول العربية.

رابعاً: محاكاة سياسات سوق العمل

1.4 سياسات التنوع الاقتصادي، الضرائب على الاستهلاك والرفاهية في دول الخليج

يتم حل النموذج باستخدام المحاكاة العشوائية لغاية آفاق 2050 ثم يتم تقييم بعض السيناريوهات. يتمثل السيناريو الأول بإتباع سياسة تنوع اقتصادي تهدف إلى تقليل هيمنة النفط في الاقتصاد، بحيث يفترض قدرة الدول الخليجية على تحقيق هذا الهدف في عام 2020، ومنه يفترض انخفاض دائم لحصة الدخل النفطية ابتداءً من هذا التاريخ وعلى مدار الفترة 2021-2050.

إن انخفاض ω ينجم من ارتفاع الإنتاج غير النفطي $p^{no}q^{no}$ ، وبسبب ذلك يرتفع h في دالة الإنتاج، وتؤدي الزيادة إلى ارتفاع الدخل والاستهلاك. ويتم تقييم أثر هذه السياسة بحساب مكافئ الاستهلاك على مدار الحياة، وهو مقدار التغير في الاستهلاك الذي يجب إعطاؤه أو أخذه من الشخص حتى يصبح قراره بخصوص عرض العمل غير مرتبط بهذا السياسة، أي بعبارة أخرى مقدار التغير في الاستهلاك اللازم لجعل ساعات العمل المعروضة لا تتغير جراء انخفاض ω .

في السيناريو الثاني يفترض أن دول الخليج تفرض ضريبة على الاستهلاك (VAT) بمقدار 5%، والتي تعني زيادة في معدل الضريبة بنسبة 9.5% حسب المعادلة رقم (5).

تم حل النموذج عددياً على مدار الفترة الممتدة من 2004 إلى 2050 باستخدام المحاكاة العشوائية بافتراض 10000 تردد⁽⁵⁾، وتم تثبيت المعالم التالية $\alpha = 2$ و $\theta = 0.51$ وهي تعادل

متوسط القيم للفترة 1991-2003، وتم افتراض أن ω يتبع مسيرة عشوائية خلال فترة التنبؤ. كما تم افتراض أن المتغير العشوائي طبيعي بمتوسط يساوي صفر وانحراف معياري يعادل قيمة متوسط الانحراف المعياري للعينة. ولتبسيط حل النموذج، فقد استخدمت نظرية الدخل الدائم - ودورة الحياة لهال (1978)، وافترض أن التوقعات المستقبلية للمنفعة الحدية للاستهلاك تتبع مسيرة عشوائية. كذلك تم افتراض أن معدل نمو السكان في سن العمل يتبع الاتجاه العام للبيانات الفعلية، وأن مخزون رأس المال في عام 1960 يعادل ضعف الإنتاج، وأن معدل استهلاك رأس المال يساوي 5% سنوياً. وقد تم ضبط قيمة التقدم التقني A ، بحيث أن قيمة الإنتاج في عام 2004 ليست بعيدة عن قيمة الإنتاج في عام 2003، وذلك للتأكد من أن قيم التنبؤ معقولة. من نتائج الحل الأساسي، يتوقع زيادة في الاستهلاك في كل الدول الخليجية ثم يستقر في الأمد البعيد. أما نسبة الاستهلاك/الدخل c/y ، فتعتمد على تطورات الناتج المحلي الإجمالي y ، والذي يتحدد بدوره من توقعات دالة الإنتاج. ففي الحل الأساسي، وُجد أن هذه النسبة في البحرين تتجه نحو الانخفاض، مما يعني أن الدخل سيرتفع أكثر من الاستهلاك. بالمقابل وُجد أن هذه النسبة تتجه للارتفاع في كل من الكويت والسعودية وعمان، أما في الإمارات فتبقى ثابتة تقريباً.

جدول رقم (4): الضرائب، الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول الخليجية

السياسة II (2050-2004)			السياسة I (2050-2020)			الحل الأساسي (2050-2004)			متوسط فترة العينة (2003-1991)			الدولة	
τ	ω	h^N	τ	ملليون دولار أمريكي $0.25\sigma_\omega$	ω	h^N	c/y	ω	h^N	c/y	σ_ω	ω	
0.095	0.25	15.7	0.05	153.3	0.24	17.1	71.0	0.25	16.4	72.5	0.04	0.22	البحرين
0.095	0.35	10.9	0.05	1017.2	0.33	12.5	64.3	0.35	11.4	83.7	0.07	0.38	الكويت
0.095	0.39	7.0	0.05	839.8	0.37	8.8	73.3	0.39	7.4	79.5	0.07	0.26	عمان
0.095	0.36	12.8	0.05	351.7	0.35	14.8	39.2	0.36	13.4	65.7	0.07	0.37	قطر
0.095	0.29	15.6	0.05	3812.9	0.28	17.0	60.4	0.29	16.2	70.7	0.04	0.32	السعودية
0.095	0.23	18.0	0.05	2187.5	0.21	19.9	66.1	0.23	18.7	63.5	0.07	0.30	الإمارات
0.095	0.31	13.6	0.05	1393.7	0.30	15.0	62.38	0.31	13.9	72.6	0.06	0.31	الدول الخليجية

ساعات العمل (المعادلة 10) h_t^N

حصة الغاز والنفط، بحيث تم تحويل الغاز إلى نفط باستخدام معامل التحويل، حيث أن مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي يعادل 6.6 مليون برميل نفط.

الانحراف المعياري لحصة المحروقات للناتج. σ_ω

متوسط الاستهلاك للناتج. c/y

معدل الضريبة الفعلية. τ

تم افتراض أن الاستهلاك ω ، يتبعان مسيرة عشوائية خلال فترة المحاكاة من عام 2004 إلى عام 2050.

سياسة I: الدول الخليجية تحقق سياسة التنوع عند عام 2020، وتقلل من حصة المحروقات بنسبة $0.25\sigma_\omega$.

سياسة II: سياسة رفع الضرائب. حيث يتم إدراج ضريبة القيمة المضافة بمعدل 5%، (9.5% معدل ضريبة إجمالي في المعادلة 5).

تعرض نتائج هذه التجربة في جدول رقم (4)، الذي يتكون من أربع خانات رئيسية. في الخانة الأولى، توجد البيانات الأساسية ω و σ_y/c ، أي نسبة النفط والغاز في الناتج القومي والانحراف المعياري، ونسبة الاستهلاك/ الدخل، وكل القيم تمثل متوسط الفترة. في الخانة الثانية، تقدم نتائج الحل الأساسي للنموذج خلال الفترة 2004 إلى 2050، ويتم فيها تقدير عرض العمل h^N ، ويمثل عدد ساعات العمل للفرد/الأسبوع. في الخانة الثالثة، يدرج تقدير عرض العمل الناتج من السياسة الأولى التي تخص تنويع الاقتصاد وخفض حصة النفط والغاز في الاقتصاد في عام 2020 بمقدار 2.5 انحراف معياري، وفي الخانة الأخيرة نتائج السياسة الثانية، التي تقضي بفرض ضرائب على الاستهلاك بنسبة 5%.

إن مقدار تخفيض حصة الدخل النفطية من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ربع الانحراف المعياري يعتبر صغيراً، ويمثل فقط 0.1 من قيمة ω ، أو ما يعادل 1.4 مليار دولار أمريكي. والمراد من هذا التخفيض القليل، هو توضيح الأثر الكبير على الرفاهية الناجم عن تغير طفيف في السياسة الاقتصادية. ويفترض أن يقابل هذا التخفيض تخفيض في الإنفاق الحكومي، وذلك لبقاء قيد الموازنة دون تغيير، كما يفترض أن تكون الحكومة قادرة على إعادة ترتيب إنفاقها لمواجهة هذا القيد⁽⁶⁾.

جدول رقم (5): مكافئ الاستهلاك على مدار الحياة

الدولة	سياسة I	سياسة II
البحرين	3.87	4.79 -
الكويت	9.29	4.80 -
عمان	13.99	3.77 -
قطر	10.88	4.78 -
السعودية	4.21	4.81 -
الإمارات	5.07	4.82 -

سياسة I: سياسة التنويع بحيث يتم تخفيض حصة المحروقات للناتج بربع انحراف معياري من 2021 حتى 2050
سياسة II: إدراج ضريبة بنسبة 5% بشكل دائم والتي ترفع معدل الضريبة إلى 9.5%.

يعرض الجدول رقم (5) حسابات الرفاهية للسياستين: إن مقياس الرفاه كما ذكر سابقاً، هو مقدار التغيير في الاستهلاك الذي إذا أعطي أو أخذ من الفرد يجعله يحافظ على مستوى استهلاكه الأساسي قبل تنفيذ السياسة. ومن الواضح أن الرفاه الناجم عن سياسة تنويع الدخل موجب ومعنوي، ويمثل في حالة عمان 14% وفي حالة قطر 10.8% مقابل 9.3% في حالة دولة الكويت. ويكون ارتفاع الرفاهية في السعودية بنسبة أقل، ذلك لأن للسعودية اقتصاد أكثر تنوعاً مقارنة بالدول الخليجية الأخرى، حيث أن حصة كل من الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات أعلى. وتشير إحصائيات البنك الدولي لعام 2008، أن حصة هذه القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت 2.3 و 8 و 27.2% على التوالي. أما البحرين، فهي أصغر الدول المنتجة للنفط، ولا يشكل هذا الأخير مصدراً

أساسياً، وبالتالي فإن التحسن في الرفاهية الناجم عن سياسة التنوع يعادل تقريباً مستوى السعودية. وقد بلغ مستوى تحسن الرفاهية في الإمارات 5%، وهو الأدنى ضمن الدول الخليجية. وتشير بيانات البنك الدولي لعام 2006 أن حصة الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات قد بلغت 12 و 12.25 و 39.11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبناءً عليه، فإن قطر، والكويت وعمان ستستفيد أكثر من سياسة التنوع، حيث أن هذه الدول، خاصة قطر والكويت تعتمد بشكل أكبر على إيرادات النفط.

أما في ما يتعلق بسيناريو إدراج ضريبة على القيمة المضافة بمعدل 5%، فإن فقدان الرفاهية يحوم حول 4.6% من مكافئ الاستهلاك على مدار الحياة. كما أن ارتفاع عرض العمل الناجم عن سياسة التنوع يفوق بكثير انكماش عرض العمل الناجم عن إدراج ضريبة القيمة المضافة. تشير هذه النتائج إلى أن لسياسة التنوع آثار كبيرة وموجبة على سوق العمل وبالتالي على الرفاه الاقتصادي.

2.4 الضريبة، عرض العمل ومُحاربة الفقر

وأخيراً، نتاقش مسألة تخفيض معدلات الفقر في الدول العربية، انطلاقاً من فكرة أن تخفيض معدل الضريبة الحدي الفعلي يزيد من ساعات العمل، وبالتالي يزيد الدخل، مما يؤدي إلى تقليل معدلات الفقر. وبالذات يريد أصحاب القرار معرفة الوقت اللازم للقضاء على الفقر.

تم اختيار المغرب لدراسة سياسة تقليل الفقر، وذلك لسببين: الأول، لأن مستوى الفقر في المغرب مرتفع نسبياً ويقدر بـ 21% من إجمالي السكان في عام 2007. وثانياً، لتوفر بيانات حول توزيع الدخل غير متوفرة لبقية الدول، تم أخذ هذه البيانات من مصادر البنك الدولي، شبكة الفقر لعام 2007 محسوبة بالقدرة الشرائية المكافئة لعام 2005. ولهذا السبب أيضاً، تستخدم بيانات الاستهلاك من قاعدة بيانات القدرة الشرائية المكافئة لعام 2005 من جدول بنسلفانيا 6.3، التي توفر بيانات حتى عام 2007.

يُحل النموذج باستخدام المحاكاة العشوائية وبتردد 10000 مرة على مدار الفترة 2008 حتى 2050 في الحل الأساسي. وقد تم افتراض أن معدل الضريبة الفعلي الحدي ثابت عند $\tau = 0.39$ ، كما تم أيضاً تثبيت $\alpha = 1.78$ وحصة رأس المال $\theta = 0.5$. وتم حساب رأس المال بافتراض أنه يساوي ضعف قيمة الناتج في عام 1960، وكذلك تم افتراض أن المعدل السنوي لاهتلاك رأس المال يساوي 5%. وبناءً على هذه الفرضيات، فقد تم حساب رأس المال بمعادلة المخزون المتراكم. كذلك فقد تم افتراض أن الاستهلاك يتبع مسيرة عشوائية وأن المتغير العشوائي طبيعي وله متوسط يساوي صفر وانحراف معياري يساوي الانحراف المعياري للعينة للفترة 1991-2007. وتم اختيار قيمة التغير التقني A ، بحيث تتم معايرة مستوى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2008 عند مستوى قريب لبيانات العام 2007. وقد تم حساب المحاكاة بافتراض انخفاض معدل الضريبة بشكل دائم إلى مستوى $\tau = 0.30$ من عام 2008 حتى نهاية الفترة في عام 2050.

جدول رقم (6): محاكاة تقليل الفقر في المغرب

معدل الفقر %	Δc_t^s	مضاعف الدخل	$\partial y / \partial \tau$	الناتج المحلي الإجمالي للفرد		عدد الساعات		2007
				حل السياسة	الحل الأساسي	حل السياسة	الحل الأساسي	
21.59 i								
20.48	2.26	5.85	-1.27	6014.69	5682.52	17.97	15.99	2008
18.27	2.58	6.34	-1.15	6280.19	5905.58	17.94	15.96	2010
14.72	1.69	7.41	-0.94	6967.58	6487.00	17.95	15.97	2015
10.50	1.20	8.28	-0.81	7662.59	7076.94	17.90	15.92	2020
7.57	2.68	8.98	-0.72	8395.41	7703.77	17.91	15.93	2025
5.61	1.51	9.56	-0.66	9154.61	8356.12	17.90	15.92	2030
4.01	1.74	10.03	-0.62	9949.86	9042.68	17.91	15.93	2035
2.92	1.37	10.43	-0.58	10785.58	9767.29	17.92	15.94	2040
2.11	1.31	10.75	-0.56	11659.88	10527.96	17.91	15.93	2045
1.54	1.46	11.02	-0.53	12577.27	11328.41	17.90	15.92	2050

i : بيانات فعلية

- البيانات بالقوة الشرائية المكافئة بالأسعار الثابتة 2005

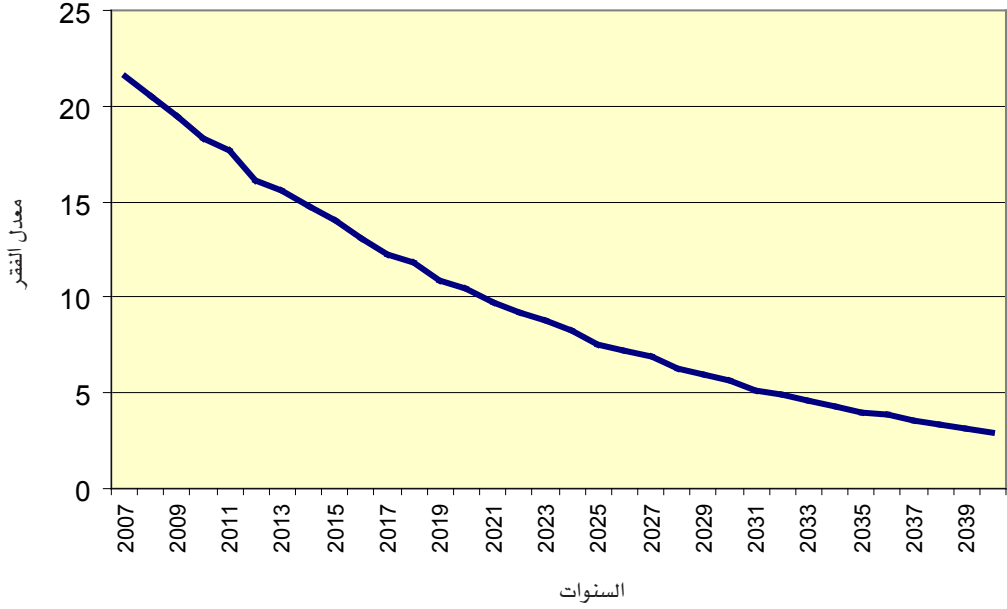
$\partial y / \partial \tau$: مضاعف الضرائب، بحيث رفع الضريبة يقلل من الناتج

$100(y^s - y^b / y^b)$: مضاعف الناتج المحلي الإجمالي حيث تمثل s الحل بعد تطبيق السياسة وتمثل b الحل الاتجاهي الأساسي.

Δc_t^s : معدل نمو الاستهلاك بعد تطبيق سياسة تخفيض الضرائب

وبناء على هذه الفرضيات، فقد تم حساب مستوى الإنفاق الاستهلاكي للفرد. ولتقييم مستويات الفقر فإنه لا بد من معرفة مستوى خط الفقر، بالإضافة إلى توزيع الإنفاق ما بين شرائح المجتمع. وقد تم تثبيت خط الفقر عند 72 دولار أمريكي للشهر بالقوة الشرائية المكافئة، وكذلك تم افتراض ثبات توزيع الدخل. يلخص الجدول رقم (6) النتائج ويبين الشكل رقم (2) ديناميكية معدل الفقر. من الواضح أنه يمكن تخفيض معدلات الفقر بشكل ملحوظ من خلال السياسة الجبائية، فمع ارتفاع الدخل والإنفاق الاستهلاكي، فإن معدلات الفقر تنقلص، حيث يمكن تخفيض الفقر إلى النصف عند حدود عام 2020 أي في حدود 12 عام، ويمكن القضاء على الفقر عند عام 2050. ويمكن تصور تخفيض معدل ضرائب أكثر من المستوى الذي تم افتراضه، وبالتالي تقصير مدة القضاء على الفقر. من الطبيعي أن تعتمد هذه النتائج على النموذج المستخدم، كما أنها تعتمد على فرضية مهمة بالإضافة إلى الفرضيات الأخرى، ألا وهي فرضية عدم حصول أي تغير عشوائي للاقتصاد باستثناء ما تم افتراضه من تغيرات وكذلك ثبات السياسات الأخرى.

شكل (2) السياسة المالية المحايية للفقراء، المغرب



خامساً: الخاتمة

تم استخدام النموذج المعياري لعرض العمل بصفة واسعة، ويبدو أن التطبيقات متوافقة مع توقعات النموذج. استخدمت هذه الورقة بيانات ومعطيات عن الدول العربية، التي تؤيد أيضاً توقعات النموذج، وبالتالي تزيد من الشواهد التجريبية حول مدى مرونة عرض العمل.

صنفت الورقة الدول العربية إلى نوعين، الصنف الأول دول تعتمد على النفط والغاز ولها شحة في العمالة باستثناء الجزائر التي لديها فائض العمالة ومخزون معتبر من النفط والغاز. أما الصنف الثاني، فهي الدول غير النفطية ذات الفائض في العمالة وهي مصر، والأردن، والمغرب، وسوريا وتونس. يقدم النموذج تقييماً لعرض العمل (ساعات العمل الأسبوعية للفرد) في المجموعة الثانية متسقا مع الشواهد التجريبية ومقارنة بالدول الصناعية الكبرى، إلا أن تطبيق النموذج للدول الخليجية التي تنعدم فيها الضرائب على الدخل والاستهلاك، فإن نتائج النموذج تبدو غير واقعية. ولتحسين قدرة النموذج على التنبؤ بعرض العمل في الدول الخليجية، فقد تم القيام بتعديل النموذج المعياري، وذلك بإدخال رأس المال الطبيعي في دالة الإنتاج كعامل إضافي. وقد نجم عن هذا التعديل أن هبة الموارد تعمل كالضريبة تماماً، حيث تخفض عرض العمل.

تتوافق هذه النتيجة مع نظرية لعنة الموارد. حيث أن الدول النفطية الغنية مثل الدول الخليجية تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية كمصدر أساسي للدخل. فتتضخم الموازنة الحكومية عند ارتفاع أسعار النفط مما يزيد من السلوك الريعي، وبالتالي يقل عرض العمل. ويحدث العكس عند انخفاض الأسعار، ويتقلص فائض الموازنة. حيث يضطر الناس للعمل لساعات أطول لتعويض فاقد الربح وتمهيد الاستهلاك. وبالأستناد إلى بيانات الدول الخليجية، فقد تم إثبات مثل هذا السلوك خلال الفترة التي تتميز بارتفاع أسعار النفط والغاز وأخرى بانخفاضها. وحسب الحسابات التي أجريت، فإن عرض العمل يمكن أن يتقلص بمعدل سبع ساعات في الأسبوع للفرد عند ارتفاع أسعار النفط.

تعتبر مرونة عرض العمل في الدول العربية مرتفعة جداً وخاصة في الدول النفطية، وإذا ما أخذت هذه المرونة العالية لعرض العمل في نظر الاعتبار، فإنها ستساعد على صياغة سياسات إقتصادية سليمة. فعلى سبيل المثال، بالإمكان صياغة سياسة ضمان إجتماعي ممول بالكامل دون إلحاق أذى ضريبي على الشباب العاملين بتمويل تقاعد المسنين.

وقد تم القيام بمحاكاة النموذج تحت عدد قليل من الفرضيات الإضافية وتم البرهان على أن تخفيض معدل الضريبة يمكن أن يقلل معدل الفقر بشكل فعال، بحيث يمكن تخفيضه إلى النصف خلال 12 عام، كما في حالة المغرب.

إن فكرة فرض ضريبة على القيمة المضافة في دول الخليج بنسبة 5% يقلل من الرفاه الاقتصادي للفرد بمعدل يزيد عن 4%. إن الدول النفطية تستفيد أكثر إذا ما تم تنويع مصادر الدخل لديها وتخفيض اعتماد إقتصاداتها على النفط والغاز، وبالتالي تحويل النفط من نعمة إلى نعمة. حيث أن تخفيض حصة النفط في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.04 مليار دولار سنوياً قد يؤدي إلى زيادة في معدل الرفاه الاقتصادي بحدود 5 إلى 14 بالمائة، وفي الكويت، على سبيل المثال، بحدود 9.3%، وهي نسبة عالية جداً. إن الدول الخليجية مطالبة بإلحاح بتبني سياسة تنويع إقتصادي تبعد عن هيمنة النفط على إقتصاداتها.

سادساً: ملخص المناقشات

استهل أحد الحضور النقاش بتوجهه بالشكر للمعهد العربي للتخطيط لتنظيمه هذه المحاضرات لمحاولة تقييم المسار الاقتصادي للدول العربية وثمان كل ما قيل في هذه المحاضرة، ولكنه يبقى نظرياً؛ فكل التحليل المفترض يبقى ضعيفاً إذا ما كان عنصر العمل يخضع لضوابط عملية، بمعنى أنه إذا لم تنتج، فلن تأخذ أجراً، غير أن واقع الحال هو معكوس، فالحكومة هي التي تؤمن الوظائف وهي الموظف الأكبر، فلا هي خفضت من الأجور ولا قلصت من ساعات العمل، لا في حالة زيادة الموارد النفطية ولا في حالة انخفاضها. فلخص المتدخل كلامه بأن هذا النموذج الرياضي الجميل بعيد كل البعد عن الواقع لأن الحكومة لا تخضع لفرضية هذا النموذج.

كما طرح أحد الحضور ثلاثة أسئلة: السؤال الأول: يلاحظ أولاً اعتماد هذا النموذج على الطرح النيوكلاسيكي أو الليبرالي بصفة عامة، الذي يعتمد في قراراته الاستهلاكية على الأجر الحقيقي. ألا يعتقد بأن المواطن العربي يعتمد على الأجر الإسمي أو ينخدع بما يسمى الوهم النقدي؟ السؤال الثاني: يتكلم النموذج كله عن ساعات العمل في إطار سوق العمل الرسمي المنظم، بمعنى أنه إذا ما تم إدماج ساعات العمل في السوق السوداء (السوق غير المنظم)، حيث تكون ساعات العمل غير خاضعة للضريبة، فما مصداقية هذا النموذج؟ السؤال الثالث: يتعلق بالنتيجة الأخيرة التي توصلت إليها الورقة، وهي مشكلة الفقر في الوطن العربي، ومفادها أن تخفيض الضرائب قد يساهم في تخفيض الفقر بدرجة عالية. لكن من جهة أخرى، أن تخفيض الضرائب يعني تخفيض إيرادات الدولة، وهو ما سيؤدي إلى تخلي الدولة عن التزاماتها الاجتماعية تجاه الطبقة الفقيرة، مما سيزيد من حدة الفقر إن لم يرتفع عدد الفقراء.

في تلخيص إجابته المتعلقة عن مشكلة الفقر التي فضل المحاضر استهلال أجوبته بها، أكد على أن محاربة الفقر تقتضي أولاً وقبل كل شيء محاربة ثقافة الرعب وثقل هيكل الوظيفة العمومية بتراكم أعداد العاملين وتعدد الوزارات والهياكل الإدارية. الأمر الذي يقتضي الإصلاح السياسي والمؤسساتي. فإذا ما توفرت للدولة إرادة ونية فعلية لتخفيض الفقر، فإنها يمكنها ذلك، ولمح المحاضر إلى تخفيض أعداد العاملين غير المنتجين في القطاع العام والتخفيف من عبء الميزانية وتوفير حيز مالي.

في جوابه عن السؤال المتعلق بالسوق غير الرسمي، أكد المحاضر عدم توفر الأرقام، وقال إن نسبة هذه السوق في الدول العربية قد تفوق 16% أو 20% من الناتج القومي الإجمالي، وتزداد هذه النسبة عند ارتفاع الضريبة نتيجة تهرب الناس وانهمامهم أمام معدلات الضرائب. فتخفيض الضريبة يؤدي إلى زيادة الدخل، وبما أن إيرادات الضريبة هي معدل الضريبة مضروبة في الدخل، فإن واردات الضريبة ستزيد أيضاً.

وفي معرض إجابته عن الأطروحة النظرية المستعملة في النموذج، أكد المحاضر أنه منذ البداية قد تكلم عن انعدام البيانات عن ساعات العمل في الدول العربية، لذلك تم الاعتماد على النموذج النظري. وذكر أن النماذج عموماً هي مختصرات للحقيقة، ويستعملها العلماء لتقريب الحقائق، وهي في الأصل خاطئة إلا أن البعض منها مفيد. فالنموذج المستعمل هنا هو نعم نظري، هل هو مفيد؟ نعم مفيد؟ هل فيه مشكلة؟ نعم هناك مشكلة. فكثير من الأمور المتعلقة بسوق العمل مثلاً في الكويت، هي أمور اجتماعية وليست اقتصادية. والنموذج لا يمكن أن يجيب على مثل هذه المشاكل.

أثار متدخل آخر حالة مصر، وأيد فكرة زيادة الإيرادات الضريبية من خلال تخفيض الضريبة، وذلك حسب دراسة تجريبية أنجزت مؤخراً، حيث تم تخفيض الضريبة على المؤسسات من

40% إلى 20%. والنتيجة أن الناس سددت الضريبة وارتفعت الدخول المتأتية من الضرائب من خلال زيادة عدد المؤدين لها ومن خلال زيادة دخل الشركات والأفراد. والسؤال هنا: ما هو رأي المحاضر في الضريبة التي تفرض على العقار في مصر؟ هل تعني زيادة الضريبة العقارية زيادة في عدد الفقراء في مصر؟ وكانت إجابة المحاضر بأنه من الواضح من خلال النموذج، أن زيادة معدل الضريبة تعني تخفيضاً في عدد ساعات العمل، وبالتالي انخفاض الدخل.

أثار متدخل آخر إشكالية كيفية تنويع مصادر الدخل في الكويت عن طريق فرض ضرائب على الشركات. كان جواب المحاضر أن تنويع مصادر الدخل لا يعني بالضرورة فرض الضرائب. التنويع يأتي عن طريق تنمية قطاعات أخرى كالزراعة، والصناعة التحويلية وقطاع الخدمات.

وتدخل الدكتور الغزالي وأضاف أن الدولة في الكويت تملك كل الأصول فما الهدف أو العائد من فرض الضرائب أو من الإتيان بدخول أخرى؟

فأوضح المحاضر أن عرض العمل في الدول العربية مرن إلى أبعد الحدود مقارنة بالدول الأخرى. فالمواطن العربي عندما تفرض عليه الضريبة يلجأ للعمل بالسوق غير المنظم حتى يعوض دخلة المنقوص، وبالتالي يحافظ على مستوى استهلاكه. فإذا الحل هو في تخفيض الضريبة حتى لا ينهزم المواطن أمامها، وبالتالي ترتفع عدد ساعات العمل.

استفسر متدخل آخر عن أثر تخفيض الضريبة على الفقر في الدول النامية (والدول العربية خاصة): كيف ينخفض الفقر إذا ما كان تخفيضها موجه في الأصل للعمالة ويستثنى العوامل الأخرى ومنها الطبقة الغير عاملة. ثم إن هناك رؤية أخرى في الدول المتقدمة إذ أن تخفيض الضريبة مثلاً في الولايات المتحدة يوجه نحو تشجيع الاستهلاك، وبالتالي تنشيط الاقتصاد، فكيف يتم تنشيط الاقتصاد في الدول العربية إذا ما كان الاستهلاك منذ البداية مرتفعاً فيها بما فيه الكفاية؟ أجاب المحاضر بأن الناتج القومي الإجمالي في هذا النموذج يعتمد على دالة الإنتاج المعتمدة على رأس المال المادي ورأس المال البشري (عدد ساعات العمل مضروبة في عدد العمال) والتطور التقني. إذا ما انخفضت الضريبة ترتفع ساعات العمل، ويرتفع الإنتاج، وبالتالي ينخفض الفقر من خلال قانون أوكن. في الدول الرأسمالية زيادة الإنتاج بنسبة 1% تخفض البطالة بنسبة 3%.

واسترسل المحاضر في تفسيره عن كون زيادة الناتج القومي تزيد من الطلب على العمالة كما تزيد في عرض العمالة لأنهما (أي العرض والطلب) مرتبطان معاً، وبالتالي تخفيض معدل البطالة.

وعبر متدخل آخر عن هاجسه المتعلق بالتلازم الزمني بين تخفيض الضريبة وزيادة الدخل والمتأثر أيضاً بالبيئة العالمية. كما عرض نقطة ثانية تتعلق بالسياسات الضريبية خصوصاً في دول الخليج العربية والتي فيها دعم وإعانات. فالناس دائماً تنظر فقط للضرائب نظرة سلبية بينما الدعم

بنظرة إيجابية. فتخفيض الدعم أو إلغاؤه هو ضريبة في حد ذاته. فما هي النظرة لتقليص الدعم مثلاً كنوع من الضريبة؟ استفسر متدخل آخر عن مدى أهمية أن نأخذ النموذج بعين الاعتبار واردة النفط في الدراسات التجريبية على الدول النفطية. كيف تتم الموازنة في حالة افتراض أن تنويع الاقتصاد يصاحبه إيرادات ضريبية لتعويض النقص الحاصل في إيرادات النفط؟ في ظل هذا الافتراض ما هي الموازنة الأمثل لدول الخليج؟

أجاب المحاضر بأن النموذج ليس ديناميكياً بل هو للمدى البعيد وليس به ديناميكية. أما بالنسبة للنقطة الثانية وتأثير النمو العالمي أو البيئة الخارجية، فهذا النموذج هو للاقتصادات المغلقة. ويتطلب فتحه معادلات رياضية أكثر. صحيح أن النموذج لم يأخذ مسألة العمالة الوافدة بالنسبة لدول الخليج، ففي هذه الدول رأس المال متنقل ومفتوح. وكانت إجابة المحاضر على المتدخل الأخير، الذي من خلال تحليل سؤاله يريد حساب معدل الضريبة الأمثل، باقتراح حل النموذج بطريقة عكسية، حتى يعثر على معدل الضريبة المثلى. وهذا يتطلب توفر بيانات عن عدد ساعات العمل في الدول العربية، التي هي في الأصل غير متوفرة.

هوامش

- (1) قدم Prescott (2004) دليلاً على أن الفروق في عرض ساعات العمل تختفي عندما يتم توحيد معدلات الضريبة. تجدر الإشارة إلى أن الدول الاسكندنافية ترتفع فيها معدلات الضرائب. ولكن أوضح Ragan (2006) و Rogerson (2007) أن الحكومات الاسكندنافية بالمقابل تدعم المدخلات السوقية التي تستخدم في الإنتاج المنزلي، وكذلك توفر تحويلات للأسر لفرص عمل أكثر. استخدم Olovsson (2009) بيانات الإنتاج المنزلي لتفسير فروقات ساعات العمل بين الاسكندنافيين والدول الأخرى.
- (2) الأبحاث التي تؤيد توقعات النموذج المعياري نذكر منها Andrew and Nickell (1982) و Hall (1980) و Lucas and Rapping (1969) و Dutkowsky and Dunsky (1996) و Alogoskoufis (1987a, 1987b) و Shimer (2009) و Prescott (2004) و Nickell (2003) كما تم ذكر بعض الشواهد التجريبية استناداً لبيانات جزئية، التي تقترح أن الإحلال ما بين الفترات يقدم تفسيراً محدوداً لقرارات عرض العمل (Card (1991). كما أن Heckman (1993) قدم دلائل تؤيد هذه المقولة. أن الأدبيات في هذا المجال شاسعة لكن أكثر الشواهد ذكراً ضد نماذج الإحلال ما بين الفترات هي، (Altonji (1982) و Mankiw, Rotemberg و Summers (1985).
- (3) سرد Prescott (2002) عدداً من الأوراق التي تشكل أساساً لهذه النظرية. ومنها أدبيات الدورة التجارية (Cooley (1995) و Cooley and Ohanian (1999)، وأدبيات الأزمة يذكر (Kehoe and Prescott (2002) وفي المالية العامة (Baxter and King (1993). Christaino and Eichenbaum (1992) وأدبيات سوق الأوراق المالية (McGrattan and Prescott (2003). Boldrin, Christian and Fisher (2001) و Lucas and Rapping (1969) و Hansen (1985) and Auerbach and Kotlikoff (1987) و Lucas (1972). و Kydland and Prescott (1982).

(4) من الصعب تصور عملية التقدم التقني للدول العربية، حيث أن مخزون البحث والتطوير المسجل في الولايات المتحدة منخفض، حيث بلغ عدد الاختراعات المسجلة لست دول عربية ما بين 1980-2007، 367 تسجيلاً فقط مقارنة بـ 6328 لكوريا لوحدها. كما أن مخزون رأس المال ونوعيته عليها عدة تساؤلات. أنظر تقرير التحديات التنموية للمنطقة العربية 2009.

(5) عند حل النموذج، يتم تقريب المصفوفة اليعقوبية عندما يتم تحويل النموذج إلى نموذج خطي، بعدها يتم تحديث هذا التقريب عند كل تردد، وذلك بمقارنة البواقي من حل النموذج مع النموذج الخطي. وهذه الطريقة ليست مختلفة عن طريقة نيوتن لكنها سريعة. أما الأخطاء العشوائية، فإنه يتم حسابها بسحب من التوزيع الطبيعي لكل فترة، وبعدها يتم إعادة تميط مصفوفة التباين.

(6) بيانات القوة الشرائية المتكافئة جدول بنسلفانيا 6.2 متوفرة للدول الخليجية فقط حتى عام 2003.

المراجع الانجليزية

Akhand, H. and H. Liu, 2002, Marginal Income Tax rates in the United States: A Non-Parametric Approach, Journal of Monetary economics 49, 383-404.

Alogoskoufis, G.S. 1987, On Intertemporal Substitution and Aggregate Labor Supply, Journal of Political Economy, Vol. 95, No. 5, 938-960.

Altonji, J. G., 1982, The Intertemporal Substitution Model of Labour Market Fluctuations: An Empirical Analysis, Review of Economic Studies, XLIX, 783-824.

Auerbach, A. and L. J. Katlikoff, 1987, Dynamic Fiscal Policy, Cambridge: Cambridge University press.

Barro, R. J., 1979, On The Determination Public Debt, Journal of Political Economy 87, No.1, 940-971.

Barro, R. J. and C. Sahasakul, 1986, Average Marginal Tax Rates from Social Security and the Individual Income Tax, The Journal of Business, Vol.59, No.4 Part 1, 555-566.

Barro, R. J. and C. Sahasakul, 1983, Measuring the Average Marginal Tax Rate from the Individual Income Tax, The Journal of Business, Vol. 56, No.4, 419-452.

Baxter, M. and R. King, 1993, Fiscal Policy in General Equilibrium, American Economic Review 83 (June), 315-334.

Boldrin, M., L. J. Christiano and J. D. M. Fisher, 2001, Habit Persistence, Asset Returns, and the Business Cycle, American Economic Review 91 (March), 149-166.

- Card, D., 1991, Intertemporal Labor Supply: An Assessment, NBER, Cambridge, MA. Working Paper No. 3602.
- Caselli, Francesco and Guy Michaels, 2009, Do Oil Windfalls Improve Living Standards? Evidence from Brazil, CEPR Discussion Paper No. 7579.
- Christiano, L. J., and M. Eichenbaum, 1992, Current Real Business Cycle Theories and Aggregate Labor Market Fluctuations, *American Economic Reviews*, 82 (June), 430-450.
- Cole, H. L., and L.E. Ohanian, 1999, The Great Depression in the United States from a Neoclassical Perspective, *Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review* 23 (Winter), 2-24.
- Cole, H. L., and L.E. Ohanian, 2002, The Great UK Depression: A Puzzle and a Possible Resolution, *Review Of Economic Dynamics* 5 (January), 19-44.
- Cooley, T., (ed.), 1995, Frontiers of Business Cycle Research, Princeton, Princeton University Press.
- Dutkowsky, D. H. and R. M. Dunsky, 1996, Intertemporal Substitution, Money, and Aggregate Labor Supply, *Journal of Money, Credit and Banking*, Vol. 28, No. 2, 217-232.
- Feenberg D. R. and E. Coutts, 1993, An Introduction to the TAXSIM Model, *Journal of Policy Analysis and Management* 12, 189-194.
- Hall, R., 1978, Stochastic Implications of the Lifecycle – Permanent Income Hypothesis, *Journal of Political Economy* 86 (6), pp. 971-87.
- Hall, R.E, 1980, Labor Supply and Aggregate Fluctuations, *Carnegie-Rochester Conference Series*, 12, 7-33.
- Hanson, G. D., 1985, Indivisible Labor and the Business Cycle, *Journal of Monetary Economics* 16 (November), 309-327.
- Heckman, J.J., 1993, What has been Learned About Labor Supply in the Past Twenty Years, *American Economic Review*, 83, 2 ABI, INFORM Global, 116.
- Heston, A., R. Summers and B. Aten, 2006, Penn World Table Version 6.3, Center for International Comparisons of Production, Income and Prices at the University of Pennsylvania.
- Heston, A., R. Summers and B. Aten, 2009, Penn World Table Version 6.3, Center for International Comparisons of Production, Income and Prices at the University of Pennsylvania.

- Keho, T. J. and E. C. Prescott, 2002, Great Depressions of the 20th Century, *Review of Economic Dynamics* 5 (January) 1-18.
- Kydland, F. E. and E. C. Prescott, 1982, Time to Build and Aggregate Fluctuations, *Econometrica* 50 (November), 1345-1370.
- Laabas Belkacem and W A Razzak, 2010, Taxes, Natural Resource Endowment and the Supply of Labor in The Arab Countries, API/WPS 1005.
- Leite, Carlos and Jens Weidmann, 1999, Does Mother Nature Corrupt? Natural Resources, Corruption and Economic Growth, IMF Working Paper 99/85.
- Lucas, R. Jr. and L. A. Rapping, 1969, Real Wages, Employment and Inflation, *Journal of Political economy* 77 (September-October), 721-754.
- Lucas, R. Jr., 1972, Expectations and the Neutrality of Money, *Journal of Economic Theory* 4, 103-24.
- Mankiw, N. G., J.J. Rotemberg and L. H. Summers, 1985, Intertemporal Substitution in Macro Economics, *Quarterly Journal of Economics*, 100, 225-251.
- McGrattan, E. R. and E. C. Prescott, 2003, Taxes, Regulations, and the Value of US Corporations: A General Equilibrium Analysis, Research Department Staff Report 309, Federal Reserve Bank of Minneapolis (August).
- McGrattan, E. R. and E. C. Prescott, 2003, Average Debt and Equity Returns: Puzzling? *American Economic Review* 93 (May), 392-397.
- Nickell, S., 2003, Employment and Taxes, CESIFO Working Paper No.1109, (December).
- Noland, M. and H. Pack, The Arab Economies in a Changing World, Peterson Institute for International Economics, Washington, D.C., April 2007.
- Olovsson, C., 2009, Why Do Europeans Work So Little, *International Economic Review*, Vol. 50, No.1, 39-61.
- Prescott, E. C., 2004, Why Do Americans Work So Much More Than Europeans? *Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review*, Vol. 28, No.1, 2-3.
- Ragan, K. S., 2006, Taxes, Transfers, and Time Use: Fiscal Policy in a Household Production Model, PhD. Thesis the University of Chicago.
- Rogerson, R., 2007, Taxation and Market Work: Is Scandinavia an Outlier? *Economic Theory* 32 (1), 59-85.

Sachs, Jeffrey D. and Andrew M. Warner, 1997, Natural resource abundance and economic growth – revised version, Working Paper, Harvard University.

Seater, J. J., 1982, Marginal Federal Personal and Corporate Income Tax rates in the U.S., 1909 – 1975, *Journal of Monetary Economics* 10, 361-381.

Stephenson, E. F., 1998, Average marginal tax Rates Revisited, *Journal of Monetary Economics* 41, 389-409.

Shimer, R., 2009, Convergence in Macroeconomics: The Labor Wedge, *American Economic Journal Macroeconomics*, Vol. 1 No. 1 (January), 280-297.

United Nations, 2009, Development Challenges for the Arab Region: A Human Development Approach, U.N.

ملحق رقم (1): البيانات

الولايات المتحدة الأمريكية	بريطانيا	اليابان	ايطاليا	ألمانيا	فرنسا	كندا	متوسط قيم 2008-2000
15.58	20.54	17.86	19.62	18.70	23.31	19.24	نسبة الإنفاق الحكومي للنتاج %
11.85	11.26	20.62	15.28	14.89	13.00	13.01	نسبة استهلاك الأصول الثابتة
70.03	64.88	57.08	59.04	58.47	56.46	55.84	نسبة الاستهلاك الخاص للنتاج
0.67	0.66	0.66	0.67	0.67	0.63	0.69	نسبة السكان البالغين الإجمالي السكان
0.72	0.71	0.75	0.58	0.67	0.65	0.72	التشغيل للسكان في سن العمل
10.38	10.48	5.19	10.72	8.91	7.64	12.23	الضرائب على الأفراد للنتاج المحلي الإجمالي
3.00	2.64	4.28	2.30	6.11	4.02	2.01	مساهمة الأفراد في الضمان الاجتماعي
4.73	10.97	5.22	11.01	10.35	11.00	8.42	معدل الضرائب غير المباشرة
3.76	2.46	0.97	1.92	1.38	2.46	1.20	الإنفاق العسكري للنتاج
0.07	0.19	0.09	0.20	0.20	0.22	0.16	τ_c
0.05	0.04	0.07	0.05	0.11	0.07	0.04	τ_{ss}
0.37	0.34	0.35	0.46	0.38	0.35	0.38	حصة رأس المال
0.12	0.13	0.07	0.15	0.12	0.10	0.16	τ_{inc}
0.25	0.26	0.18	0.28	0.30	0.23	0.28	τ_h
0.30	0.38	0.25	0.40	0.42	0.37	0.38	τ
0.79	0.80	0.66	0.72	0.73	0.75	0.70	c/y
57049.32	39364.55	40045.97	35733.27	37867.03	38698.09	42510.72	النتاج المحلي الإجمالي للسكان البالغين ناقصا الضرائب غير المباشرة بأسعار القوة الشرائية بأسعار 2005

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. www.oecd.org

مُلحق البيانات خلال الفترة (1991-2006)

الدولة	التشغيل للسكان البالغين (64-15)	السكان البالغين الإجمالي السكان (64-15)	التشغيل (مليون فرد)	قوة العمل (مليون فرد)	السكان (مليون فرد)	معدل الاستثمار 04/03-1991 PWT 6.2	معدل الاستهلاك 04/03-1991 PWT 6.2	حصة رأس المال
الجزائر	0.51	0.69	12.67	29.79	10.46	8.01	60.14	0.44
البحرين	0.35	0.73	9.89	0.63	0.29	0.27	68.50	0.64
مصر	0.45	0.96	5.41	64.91	19.24	17.35	58.89	0.45
الكويت	0.57	0.84	10.67	2.05	1.08	1.09	70.99	0.74
الأردن	0.36	0.77	14.39	4.60	1.23	1.21	68.35	0.38
المغرب	0.56	0.90	11.52	27.76	9.56	8.55	60.67	0.51
عمان	0.53	0.80	9.30	2.29	0.82	0.76	59.81	0.55
قطر	0.50	0.66	18.70	0.61	0.34	0.33	73.49	0.72
السعودية	0.51	0.71	9.96	20.06	6.64	6.34	58.67	0.54
سوريا	0.33	0.73	7.79	16.06	4.73	5.09	55.11	0.57
تونس	0.24	0.92	13.35	9.33	3.09	2.71	62.78	0.46
الإمارات	0.61	0.63	23.12	3.04	1.75	1.72	73.98	0.75
المصدر	UN	WDI-PWT	PWT	WDI	WDI	ILO	WDI	ILO

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي للفرد 6.2 04/03-1991 PWT	احتياطي النفط والغاز مليار برميل مكافئ للنفط	التشغيل لإجمالي السكان	τ_c	τ_{ss}	τ_{inc}	$\tau_{inc} + \tau_s$	τ	حصة دخل النفط والغاز من الناتج
الجزائر	0.27	38.0	4826.0	0.18	0.05	0.10	0.21	0.33	0.23
البحرين	0.44	0.8	15562.4	0.00	0.04	0.01	0.05	0.05	0.22
مصر	0.27	11.5	3955.0	0.09	0.05	0.08	0.17	0.24	
الكويت	0.53	107.7	21698.5	0.00	0.04	0.00	0.04	0.04	0.32
الأردن	0.26		3835.6	0.16	0.04	0.08	0.16	0.28	
المغرب	0.31		3630.0	0.19	0.10	0.11	0.28	0.39	
عمان	0.33	9.7	13127.0	0.00	0.04	0.01	0.05	0.05	0.20
قطر	0.53	113.6	23284.6	0.00	0.03	0.00	0.03	0.03	0.35
السعودية	0.31	302.4	14086.7	0.00	0.06	0.00	0.04	0.04	0.25
سوريا	0.31	4.3	1799.0	0.00	0.00	0.12	0.20	0.19	0.06
تونس	0.29	0.4	6296.2	0.22	0.05	0.08	0.16	0.31	0.04
الإمارات	0.56	137.8	24455.5	0.00	0.04	0.00	0.02	0.01	0.26
المصدر	ILO	BP	PWT	WDI, IFS	SS	WDI, IFS	Computed	Computed	WDI, IFS

ILO منظمة العمل الدولية

BP شركة النفط البريطانية

PWT جداول بنسلفانيا (جدول 6.3)

WDI مؤشرات البنك الدولي للتنمية

IFS الإحصائيات المالية لصندوق النقد الدولي

الملحق رقم (2)

قام Prescott (2004) بتعديل بعض المجاميع الاقتصادية لتتطابق مع النظرية الاقتصادية، خاصة في المجالات التي تُعنى بدفع الضرائب من طرف الأسر. أهم تعديل يخص مُعالجة الضرائب غير المباشرة صافية من الدعم كضرائب على السلع النهائية وليس جزء من تكلفة الناتج المحلي الإجمالي. تشمل الضرائب غير المباشرة ضرائب القيمة المضافة، الرسوم، الضرائب على الملكية... الخ، والتي عادة ما تفرض على الأسر. وبعض الضرائب مثل الضرائب على الممتلكات الصناعية والتجارية وضريبة المبيعات على المعدات تفرض على قطاع الأعمال. يفترض أن ثلثي الضرائب غير المباشرة تفرض على الاستهلاك الخاص النهائي، ويوزع الثلث الباقي بالتساوي على الاستهلاك والاستثمار الخاص. ومنه فإن الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك تحسب كالتالي:

$$IT_c = [2/3 + 1/3 \frac{C}{C+I}] IT$$

حيث C الاستهلاك الخاص، و I الاستثمار الخاص، و IT صافي الضرائب غير المباشرة. أما الاستهلاك فيحسب:

$$c = C + G - G_{mil} - IT_c$$

حيث أن G تمثل الإنفاق الحكومي، و G_{mil} الإنفاق العسكري، ويتم قياس الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج

$$y = Y - IT$$

أما معدل الضريبة على الاستهلاك، فيتم تقديره بالمعادلة التالية:

$$\tau_c = \frac{IT_c}{C - IT_c}$$

ويتم تقدير معدل الضريبة على الدخل بالمعادلة التالية:

$$\bar{\tau}_{inc} = \frac{\text{الضرائب المباشرة على الدخل}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي - الضرائب غير المباشرة - الاستهلاك}}$$

ويقدر معدل ضريبة الضمان الاجتماعي بالصيغة التالية:

$$\tau_{ss} = \frac{\text{ضرائب الضمان الاجتماعي}}{(1-\theta)(GDP-IT)}$$

وتم تقدير معدل الضريبة الحدي على الدخل كالتالي:

$$\tau_h = \tau_s + 1.6\bar{\tau}_{inc}$$

حيث أن العدد 1.6 يعكس حقيقة اختلاف المعدل الحدي للضريبة عن المعدل المتوسط، وتم أخذه من دراسة (Feenburg and Coutts (1993) بناءً على بيانات من الإحصائيات الجبائية الأمريكية.

تحليل حساسية حساب المعدل الحدي للضريبة

الحد الأعلى للتقدير				التقدير الوسطي		الحد الأدنى للتقدير		الدولة
h	τ_4	h	τ_3	h	τ_2	h	τ_1	
13.1	0.50	15.1	0.41	16.8	0.33	17.8	0.28	الجزائر
17.5	0.38	19.1	0.31	20.6	0.24	21.5	0.20	مصر
20.0	0.41	21.9	0.34	23.4	0.28	24.4	0.24	الأردن
13.7	0.58	16.1	0.49	18.6	0.39	19.9	0.34	المغرب
21.9	0.44	25.4	0.32	28.8	0.19	30.6	0.12	سوريا
15.1	0.51	17.2	0.43	19.2	0.35	20.3	0.30	تونس
16.8	0.45	19.1	0.44	21.3	0.28	22.4	0.24	المعدل

$$\tau_1 \quad \tau_h = \tau_s + 1\bar{\tau}_{inc} \quad \text{تعادل معدل ضريبة}$$

$$\tau_2 \quad \tau_h = \tau_s + 1.6\bar{\tau}_{inc} \quad \text{تعادل معدل ضريبة}$$

$$\tau_3 \quad \tau_h = \tau_s + 2.6\bar{\tau}_{inc} \quad \text{تعادل معدل ضريبة}$$

$$\tau_4 \quad \tau_h = \tau_s + 3.6\bar{\tau}_{inc} \quad \text{تعادل معدل ضريبة}$$

أنظر إلى كيفية حساب معدل ضريبة الدخل τ_{inc} ومعدل ضريبة الضمان الاجتماعي τ_{ss}

$$h = (1-\theta)/[(1-\theta) + (c/y) * (\alpha/1-\tau)]$$

$$0.48 = \theta \quad \text{و} \quad c/y \quad \text{متوسط الدول العربية} \quad \alpha = 1.55$$

صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عماد الامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الامام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد انس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البيئية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي
- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بابكر

- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
إعداد: أ.د. ماجد خشبة ، تحرير: د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير: د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً : إشارة لحالة العراق
إعداد: د . أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م . جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د . علي عبد القادر علي ، تحرير: د. رياض بن جليلي
- 20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د . أحمد الكواز
- 21 - مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د . أحمد الكواز
- 22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر
- 23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د .محمد عدنان وديع
- 24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د .محمد نعمان نوفل
- 25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د .رياض بن جليلي
- 26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د .بلد قاسم العباس
- 27 - الديمقراطية والتنمية في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر علي
- 28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص
إعداد: د .أحمد الكواز

- 29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية
إعداد: أ. منى بسيسو
- 30 - الإصلاح الضريبي في دولة الكويت
إعداد: د. عباس المجرن
- 31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟
إعداد: د. وشاح رزاق
- 32 - الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على دول الخليج
إعداد: د. وشاح رزاق
د. إبراهيم أونور
د. وليد عبد مولاة
- 33 - استخدام العوائد النفطية
إعداد: د. محمد إبراهيم السقا
- 34 - السوق الخليجية المشتركة
إعداد: د. أحمد الكواز
- 35 - الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية
إعداد: د. علي عبد القادر علي

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box: 5834 Safat 13059 - State of Kuwait

Tel: (965) 24843130 - 24844061 - 24848754

Fax: 24842935



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب: 5834 الصفاة 13059 دولة الكويت

هاتف: 24843130 - 24844061 - 24848754 (965)

فاكس: 24842935

E-mail: api@api.org.kw

web site: [http// www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)

ISBN: 99906- 80- 32- 4

Depository Number: 2010/107